
المشاورات الإقليمية الإلكترونية لغرفة دعم المجتمع المدني

– تركيا (المجموعة الأولى)

ملخص تقرير المشاركين

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني في تركيا

٢٠٢٠ - ٥ حزيران

فهرس

1	ملخص تنفيذي
4	وصف عملية المشاورات
5	المشاورات
5	التحضيرات
7	الملحق الأول: بيان إلى مكتب المبعوث الخاص
11	الملحق الثاني: بيان إلى مانحي غرفة دعم المجتمع المدني

ملخص تنفيذی

والمحظفين وعددًا من القضايا التي تطال النساء والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. أما المجموعة الثانية فقد ركّزت نقاشاتها على موضوعين اثنين: الغرفة نفسها والمسائل التي يجب التركيز عليها حتى نهاية العام 2020. تناولت مناقشة الموضوع الأول مسألة هوية الغرفة وإجراءاتها وهيكليتها الداخلية وشبكة العلاقات الخاصة بها. وأدت نقاشات الموضوع الثاني على مواضيع محددة ومنها الاقتصاد والعقوبات وشكل الحكم ومستقبله والحساسيات القومية والإثنية والطائفية والعدالة الانتقالية.

جرت مشاورات إقليمية مع مجموعتين من ممثلي المجتمع المدني (50 مشاركاً) في حزيران/يونيو 2020. أجرت المجموعة الأولى تقييمًا لمسار الغرفة (بما في ذلك قيم الغرفة المدنية والاجتماعية)، ووضعت تصوّرًا للاستراتيجيات المستقبلية للغرفة وتدخلاتها (بما في ذلك دور الغرفة كمنصة للمناصرة) وأدبيات نشر مخرجات الغرفة وإيصالها إلى المجتمع المدني الأوسع. كذلك ناقشت المجموعة الروابط بين الغرفة والعملية السياسية. وتناولت النقاشات أيضًا الملفات الإنسانية ومنها ملف المعتقلين

تضمن البيان الموجه إلى المبعوث الخاص النقاط التالية

6. المطالبة بدعم التعليم بكافة جوانبه من طلاب وطالبات بكافة المراحل ومعلمين ومعلمات ومدارس ودعم استراتيجية مدرسة لإعادة بناء الهوية الوطنية السورية.
7. المطالبة بإقامة المزيد من برامج التوعية المجتمعية لتحقيق حالة التعافي من آثار الإرهاب والتطرف والعنف.
8. السعي لتحقيق انتقال سياسي حقيقي وفق قرار مجلس الأمن 2254.
9. فيما يتعلق بالانتخابات: التأكيد على الالتزام بكافة الشروط التي نص عليها القرار 2254 لإجراء انتخابات نزيهة شفافة في بيئة آمنة والتأكيد على عدم شرعية أي انتخابات خارجها.
10. المطالبة بتفعيل المجتمع المدني السوري في الحل نحو السلام من خلالبذل الجهود لحماية المساحة المدنية وإيقاف الانتهاكات، وتضمين واضح لذوات ذوي الإعاقة والتشاور مع المجتمع المدني السوري لتحقيق تمثيل متوازن لمختلف مكونات المجتمع السوري.
1. المطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلات والمعتقلين وتمكين الوصول إليهم/إليهم من خلال الصليب الأحمر الدولي والكشف عن مصير المغيّبات والمغيبين قسرياً ومحاسبة الجناة ومرتكبي الانتهاكات بحقهم/بحقهم.
2. المطالبة بوقف إطلاق النار وكافة الأعمال العدائية وحماية المدنيين، وتوفير بيئة مناسبة لذوات ذوي الإعاقة تساعدهن/تساعدهم في الحياة بشكل طبيعي.
3. الدعوة لتطبيق آليات فعالة تضمن تحديد المدنيين عن الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن العقوبات.
4. استنكار استغلال معاناة المدنيات والمدنيين كورقة ضغط وابتزاز سياسي وعسكري، والدعوة لتجديد قرار المساعدات عبر الحدود ليشمل كافة المعابر الإنسانية بدون استثناء، وتحييد الاستجابة الإنسانية عن التجاذبات السياسية والعسكرية.
5. المطالبة بحماية المهاجرات والمهاجرين وضمان تمعنهم/تمتعهن بحقهم/بحقهم بالعودة الطوعية والأمنة والكريمة.

فيما تضمن البيان الموجه إلى داعمي الغرفة ما يلي

1. المطالبة بتعزيز مفهوم الملكية السورية للغرفة من خلال تحديد لرؤيتها وبنيتها الداخلية وأليات تنظيم اللقاءات ووضع معايير شفافية ونظم محاسبة لاحقة للتقييم وتوسيع دور الغرفة ليشمل أدوار التنسيق والمناصرة.
 2. الاستمرار في تقديم الدعم المالي واللوجستي الكافي لضمان المشاركة الشاملة ولاسيما من الداخل. وأيضاً بتأهيل الكوادر المدنية وإتاحة الفرص لأوسع مشاركة ممكنة.
 3. تشجيع جهود المانحين في الدعم المستمر للغرفة كفاعل أساسي في مسار السلام.
 4. المطالبة بحماية المساحة المدنية وإيقاف الانتهاكات التي تطال العمال المدنيين
5. المطالبة بالتشاور مع المجتمع المدني السوري لتحقيق تمثيل متوازن لمختلف مكونات المجتمع السوري.
 6. المطالبة بزيادة المناصرة مع صانعي القرار لإشراك المجتمع المدني في كافة القضايا السياسية والمدنية والإنسانية.
 7. المطالبة برفع سوية التنسيق والدعم وبخاصة الكتلة الثالثة من اللجنة الدستورية.
 8. المطالبة بشفافية تبادل المعلومات المتعلقة بحكومة وأنشطة ومخرجات المجلس الاستشاري النسائي.

وصف عملية المشاورات

المشاركين والمشرفون:

- العدد الكلي: 28 شخصية من ناشطات وناشطين المجتمع المدني السوري
- النوع الجنسي: 16 امرأة و12 رجلاً
- مكان الإقامة: شمال غرب سوريا وتركيا

التاريخ:

- 2 - 5 حزيران/يونيو 2020

المكان:

- تم عقد اللقاء الإلكتروني مع توفير خدمة الترجمة الفورية

الجلسات

- الجلسة الأولى مع المبعوث الخاص كمقدمة وتحديث
- الجلسة الثانية عبارة عن إحاطات حول الاجتماعات السابقة لغرفة المجتمع المدني السابقة
- الجلسة الثالثة والجلسة الرابعة هي مشاورات مغلقة ضمن المجموعة
- الجلسة الخامسة عرض لمخرجات المشاورات على مكتب المبعوث
- الجلسة السادسة عرض لمخرجات المشاورات على الجهات المانحة لغرفة دعم المجتمع المدني

تنظيم وتنسيق اللقاءات

- تم تنظيم اللقاء وتنسيقه من خلال مكتب المبعوث بالإضافة إلى منظمتي سويس بيس ونوريف

المشاورات

التحضيرات

قامت الزميلات والزملاء السوريون المشاركون في اجتماعات غرفة المجتمع المدني السابقة في كل من جنيف وأربيل وبيروت وعمّان بتقديم إحاطات عن الاجتماعات السابقة، بالإضافة إلى إحاطة من الزميلات في المجلس الاستشاري النسائي. تم نقاش أدوار وحوكمه المجلس الاستشاري النسائي.

تم عقد اجتماع إلكتروني حضره معظم الزميلات والزملاء من المجموعة الأولى لمدة أربع ساعات تقريباً. تم اختيار ميسر للجنة ومقررة للجنة. تم التوافق على آلية إدارة الجلسات كما يلي:

◆ عصف ذهني لتحديد كافة الأولويات التي يجب نقاشها

◆ تحديد النقاط التي تحقق توافقاً بين المشاركين

◆ نقاش النقاط المتبقية في محاولة الوصول إلى توافق

تم طرح 33 نقطة حول 10 محاور مختلفة، توافق المشاركون على 25 نقطة منها وبقيت 8 نقاط بحاجة إلى مزيد من المناقشة.

تم عقد اجتماع عن بعد حضره معظم الزميلات والزملاء من المجموعة الأولى لمدة خمس ساعات تقريباً. في البداية تم عرض نتائج الجلسة السابقة وعرض النقاط التي تم التوافق عليها. ثم تم نقاش النقاط الثمان المتبقية. تمكنت الزميلات والزملاء من التوافق على 6 نقاط، وبقيت نقطتان فقط بدون توافق.

في إطار المشاورات الإقليمية عن بعد لغرفة دعم المجتمع المدني التي يجريها المبعوث الخاص إلى سوريا في إطار قرار مجلس الأمن رقم 2254 للتفاعل مع المجتمع المدني السوري، فقد تم عقد مشاورات عن بعد مع فاعلي غرفة المجتمع المدني في تركيا. وتم عقد مشاورات على التوالي لملاعنة عدد كبير من المشاركين. تمت الدعوة لإجراء مشاورات المجموعة الأولى ما بين 2 - 5 حزيران/يونيو 2020 وذلك حول المحاور التالية:

1. مراجعة عملية غرفة المجتمع المدني إضافة إلى مناقشة القيم المدنية والاجتماعية التابعة للغرفة.

2. استراتيجيات ومدخلات غرفة دعم المجتمع المدني المستقبلية (المقترحات تتضمن النظر في آليات التواصل لعرض مخرجات الغرفة لطيف أوسع من المجتمع المدني، المشاركة في إنتاج ونشر المعرفة ودور الغرفة كمنصة مناصرة ولبناء الثقة بين المشاركين).

3. الروابط بين غرفة المجتمع المدني والعملية السياسية التي تتضمن ولكن لا تقتصر على اللجنة الدستورية.

بعض المقترحات الإضافية مثل القضايا الإنسانية وملف المعتقلين/المختطفين وقضايا المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.

للمجتمع المدني أن يقدم الدعم. أكد المبعوث الخاص على أنه سيتكون هنالك آليات ملائمة ودورية للقاء والتحديث.

قام ميسر المجموعة بعرض ملخص عن آلية المشاورات في اليومين السابقين على المبعوث الخاص. ثم قرأ اثنان من الزملاء ملخصاً عن البيان الموجه إلى المبعوث الخاص.

قام أحد الزملاء من المجموعة بقراءة البيان الخاص بالمانحين. البيان موجود في الملحق الثاني بهذا التقرير.

أكّد السيدات والسادة المانحون (الاتحاد الأوروبي، سويسرا، السويد، النرويج) استمرار دعمهم للغرفة كما عرجوا على الدعم الذي سيتم تقديمها من خلال مؤتمر بروكسيل المقبل وذلك لدعم جهود المجتمع المدني السوري.

بعد اللقاء الأخير، تم التواصل مع الزملاء في المجموعة الثانية للمشاورات في تركيا ومشاركة البيانات، بما يسمح بتنسيق أكبر بين المجتمع المدني السوري.

تطوع فريق من المجموعة بصياغة النقاط التي تم التوافق عليها ضمن بيانين؛ قدم البيان الأول إلى المبعوث الخاص والبيان الثاني إلى مانحي غرفة المجتمع المدني.

قام ميسر المجموعة بعرض ملخص عن آلية المشاورات في اليومين السابقين على المبعوث الخاص.

تم التركيز على أهمية مشاركة الزميلات والزملاء في الداخل في المشاورات

قام اثنان من المجموعة بقراءة بيان المجموعة الأولى. البيان موجود في الملحق الأول بهذا التقرير.

أشارت إحدى الزميلات المشاركات إلى أهمية الحفاظ على الآثار السورية سواء الموجودة في سوريا والآثار التي هي عرضة للتخرّب أو التهريب خارج البلاد. أكد المبعوث الخاص على أهمية الأمر وضرورة العمل عليه.

أكّد المبعوث الخاص على الاهتمام بالنقاط الواردة في البيان وبذل الجهود المتواصلة من أجل تحقيق هذه المطالب ضمن نطاق ولايته.

طالب المشاركون بضرورة إيجاد آلية لمتابعة مخرجات الاجتماع، لمعرفة التحديات وكيف يمكن

الملحق الأول: بيان إلى مكتب المبعوث الخاص

Mr Geir Pedersen, Special Envoy to Syria,

(١)

لقد زج نظام الأسد بعشرات الآلاف من الأبرياء من معارضيه السياسيين ولسنوات طويلة في سجون ومعتقلات تمارس فيها أقصى درجات التعذيب الوحشي والهمجية ولم يستثنى من هذا القمع والأطفال وكبار السن والمرضى. كما يصدر النظام ممتلكات المعتقلين والمعتقلات ويكتتم على مصيرهم كوسيلة لابتزاز ذويهم والانتقام من أحبتهم وأصدقائهم ولردع المعارضين والمعارضات وتكميم أفواههم. تستمر هذه المعاناة لسنوات طويلة ويبقى المجتمع الدولي متفرجاً على هذه المأساة بدون أن يحرك ساكنا.

نطالب المبعوث الخاص بالإبقاء على هذا الملف على رأس قائمة الأولويات ودعم مناشدتنا للصليب الأحمر الدولي للقيام بدوره في الوصول للمعتقلات وللمعتقلين السياسيين في سجون النظام والاطلاع على ظروف اعتقالهم/ن المأساوية.

كما نطالب المجتمع الدولي بالضغط على كافة أطراف الصراع للإفصاح عن مصير المغيبات والمغييبين قسرياً في كافة المناطق السورية ومبررات اعتقالهن/م كما نطالب بمحاسبة الجناة ومرتكبي الانتهاكات ضد المعتقلين/ات ضمن الأطر القانونية المتاحة.

(٢)

لقد وثق العالم قصف المدنيات والمدنيين الأبرياء في المدن والقرى والاستهداف المتعمد للمستشفيات ومدارس الأطفال والأسواق المزدحمة واستخدام الأسلحة المحرومة ضد السكان المدنيين.

نؤكد مطالبتنا بدعم وقف إطلاق النار وكافة الأعمال العدائية على كافة الجبهات والعمل على حماية المدنيين والمدافعي والمدارس والمنشآت الإنسانية والعاملات والعاملين الإنسانيين.

كما نطالب بدعم مساعينا لكي نتمكن من توفير بيئة مناسبة لذوات وذوى الإعاقة تساعدهم/ن على الحياة بشكل طبيعي في وسط هذا الصراع المحتمم ليقوموا/ن بدورهم/ن في دعم المجتمع ودعم أنفسهم/ن.

(٣)

لقد أدى الانهيار الكامل والรวดي لسعر صرف الليرة السورية إلى ارتفاع جنوني في أسعار السلع الأساسية والكمالية في كافة المناطق السورية ويرزح اليوم أكثر من ٨٠٪ من السوريات والسوريين تحت خط الفقر.

ندعو مجتمع مدني سوري لتطبيق آليات فعالة تضمن تحديد المدنين عن الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن العقوبات المفروضة على النظام وحلفائه وعلى الجماعات المصنفة على قوائم الإرهاب لكي تلافي المزيد من معاناة المدنيين الأبرياء.

(٤)

لقد وصل التدهور في الوضع الإنساني في الشمال الغربي لذروته بعد نزوح أكثر من مليون إنسان في ديسمبر الماضي باتجاه الحدود التركية هرباً من بطش الحملة العسكرية الأخيرة للنظام وحلفائه على إدلب ليقضي ٦٠٠,٠٠٠ طفل شتاء قاسياً في العراء ورغم ذلك يسعى حلفاء النظام في مجلس الأمن منذ مطلع ٢٠٢٠ لمنع تجديد قرار ٢١٦٥ الداعم للمساعدات عبر الحدود والذي يمثل شريان الحياة الوحيد لهؤلاء المهاجرين والمهرجين وللمجتمعات المستضيفة لهنّ/هن.

نستنكر استغلال معاناة المدنيات والمدنين كورقة ضغط وابتزاز سياسي وعسكري وصولاً لإخضاع المجتمعات المطالبة بحقوقها في الحرية والكرامة ودفعها نحو الاستسلام كما حصل سابقاً في حمص ودرعاً والغوطة.

ونطالب من خلال المبعوث الخاص مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته اتجاه المعاناة الإنسانية وذلك من خلال تحديد قرار المساعدات عبر الحدود ليشمل كافة المعابر الإنسانية بدون استثناء والعمل الجاد من أجل تحرير الاستجابة الإنسانية من كافة القيود الإجرائية التي يمكن أن تعيق وصول المساعدات لكافة السوريات والسوريين في كافة المناطق السورية.

كما نطالب المجتمع الدولي بعدم الرضوخ للإجراءات التعسفية التي تسعى روسيا لفرضها على الاستجابة الإنسانية والاستمرار بالوقوف بجانب السوريات والسوريين وتحقيق معاناتهنّ/هن وتحديد الاستجابة الإنسانية عن التحاذيات السياسية والعسكرية.

(٥)

كما نطالب بحماية المهاجرات والمهرجين وضمان تمتعهنّ/هن بحقهنّ/هن بالعودة الطوعية والأمنة والكريمة لمناطق سكنهنّ/هن الأصلية بدون أي ضغوطات و الحفاظ على أملاكهنّ/هن وتحسين أوضاعهم/ن وتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية لهم/ن.

(٦)

لقد تسببت حالة الحرب المستمرة منذ تسع سنوات وحالة التهجير والنزوح المتكرر للملايين في التسرب الدراسي لمئات الآلاف من الطلاب والطالبات في الداخل السوري، الأمر الذي أدى إلى عدم حصول عدد كبير من الأطفال على حقهم في التعليم وارتفاع نسبة الأمية والتآخر الدراسي. كما أن عشوائية التعليم، وضعف الطاقة الاستيعابية لذوي الإعاقة، ناهيك عن الاستهداف الممنهج للبنى التحتية أوصل العملية التعليمية برمتها إلى واقع مترد مما قد ينجم عنه تكوين بيئة حاضنة للتطرف والجريمة وغيرها من المخاطر. بالإضافة إلى تعدد المناهج المدرسية ومعاناتها من ضعف في التركيز على مفاهيم التعايش السلمي والمواطنة، وحقوق الإنسان.

لذلك فإننا نطالب المبعوث الخاص والجهات/الدول المانحة بالتعاون مع الهيئات السورية المشرفة على العملية التعليمية في سوريا، لدعم التعليم بكل فروعه من طلاب وطالبات بكل مراحل ومعلمين ومعلمات ومدارس ودعم استراتيجية مدرستها لإعادة بناء الهوية الوطنية السورية الجامحة لكافة مكونات الشعب السوري بتعدد ثقافاته، مما يسهم في تمتين قوة النسيج الاجتماعي الذي يشكل قاعدة نهوض للعلم والمعرفة..

(٧)

كما يسعى المجتمع المدني السوري لإقامة المزيد من برامج التوعية المجتمعية لتحقيق حالة التعافي من آثار الإرهاب والتطرف والعنف.

(٨)

ويبقى المخرج الوحيد للسوريات وللسوريين بعد سنوات طويلة من المعاناة هو في تحقيق انتقال سياسي حقيقي يلبي طموحات الجميع في الحرية والكرامة والعدالة وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

(٩)

نثمن ما أكده المبعوث الخاص ومساعديه في جلسات الحوار السابقة من التزامهم بكل الشروط التي نص عليها القرار ٢٢٥٤ لإجراء انتخابات نزيهة شفافة في بيته آمنة ونؤكد عدم اعترافنا بشرعية ما يقوم به نظام الأسد من إجراءات هزلية لتكريس الاستبداد السياسي متوجهًا مطالب السوريين وحقوقهم / ونؤكد تمسكنا بكل ما نص عليه القرار ٢٢٥٤ في هذا الصدد.

يقدر المجتمع المدني السوري الجهد الذي يبذلها المبعوث الخاص ونائبه في الحفاظ على هذه المساحة المدنية وتوسيعها مما يحتم علينا استغلال أكبر لتلك المساحة والتركيز بشكل أكثر فاعلية على البنى المجتمعية والتي هي ضرورية جداً كفاعل في تنفيذ وتطبيق أي حل مستدام في مسار السلام.

وفي هذا الصدد نطالب المبعوث الخاص بالآتي:

- ◆ دعم مطالبنا للمجتمع الدولي من أجل بذل جهود أكبر لحماية المساحة المدنية وإيقاف الانتهاكات التي تطال الناشطين والناشطات.
- ◆ تضمين واضح لذوي/ات الإعاقة في كافة المنصات المدنية كممثليـن/ات لقضاياهم/ن وقضايا المجتمع المدني السوري كافة.
- ◆ التشاور مع المجتمع المدني السوري حول أفضل السبل لتحقيق تمثيل متوازن لمختلف مكونات المجتمع السوري ولضمان عدم تهميش أي منطقة جغرافية أو أقليـة.

الملحق الثاني: بيان إلى مانحي غرفة دعم المجتمع المدني

السيدات والسادة ممثلي الدول المانحة لغرفة دعم المجتمع المدني

نثمن جهودكم العظيمة في دعم هذه الغرفة وغيرها من مبادرات المجتمع المدني على مدى أربع سنوات وما نتج عن هذه الغرفة من مخرجات هي في فائدة المجتمع المدني السوري.

إن غرفة دعم المجتمع المدني ومنذ إنشائها قد لعبت دوراً محورياً في تقرير المسافات والمساحات المشتركة بين السوريين ولكن آن الأوان أن تلعب دوراً أكبر وأوسع خارج نطاق الاستشارات و النقاش فقط على أهميتهم بالنسبة للجميع في المرحلة القادمة. نحن نؤكد ونشجع ما تقدم به المبعوث الخاص ونائبه بعد جولة جنيف ١٠ من أدوار محتملة لغرفة دعم المجتمع المدني.

(١)

إن أهم ما نطالب به هو تعزيز مفهوم الملكة السورية لهذه الغرفة ولذلك فإن تقييماً واقعياً حقيقياً لعمل الغرفة خلال السنوات الماضية يجب أن يسير حسب خطة زمنية مدروسة قريبة وذلك من خلال إعداد ورش عمل خاصة لهذا الأمر بعيداً عن جولات - وهذا ما بدأ فعلاً بعد جنيف 10 - يجب أن ينتهي بأسرع وقت.

وكما اتفق أعضاء الغرفة فإن هذا سيتضمن تحدث لرؤيتها وبنيتها الداخلية وآليات تنظيم اللقاءات ووضع معايير شفافية ونظم محاسبة لاحقة للتقسيم تسمح بالحكم على جودة المعايير. من المهم بمكان توسيع دور الغرفة ليشمل أدوار : التنسيق والمناصرة بالإضافة للدور الاستشاري ونرى أنه قد آن الأوان لتأخذ الغرفة حقها في الدور الرقابي.

(٢)

ومع تركيزنا على تعزيز دور الغرفة ومسارها فإننا نطالب الدول المانحة بدعم المشاركين والمشاركات باللوجستيات والتسهيلات الازمة لتوفير فرص مشاركة أوسع واستخدام بدائل وحلول إبداعية لتضمين المشاركة من الداخل. وأيضاً بتأهيل الكوادر المدنية وإتاحة الفرص لأوسع مشاركة ممكنة.

(٣)

نثمن دعمكم المستمر في الحفاظ على هذه المساحة المدنية وتوسيعها مما يحتم علينا استغلال أكبر تلك المساحة والتركيز بشكل أكثر فاعلية على البنى المجتمعية والتي هي ضرورية جداً كفاعل في تنفيذ وتطبيق أي حل مستدام في مسار السلام.

(٤)

نتمنى دعم أكبر لمطالبنا من أجل بذل جهود أكبر لحماية المساحة المدنية ووقف الانتهاكات التي تطال العمال المدنيين والإنسانيين وتضمن واضح لذوى الإعاقة في كافة المنصات المدنية كممثلين لقضاياهم وقضايا المجتمع المدني السوري كافة.

(٥)

التشاور مع المجتمع المدني السوري حول أفضل السبل لتحقيق تمثيل متوازن لمختلف مكونات المجتمع السوري ولضمان عدم تهميش أي منطقة جغرافية أو أقلية.

(٦)

في هذا الإطار أيضاً نتمنى أن تلعب الدول المانحة الوساطة بين الفاعلين في الشأن المدني وصانعي القرار في سوريا وأن تساهم بالمناصرة والضغط على كافة الأطراف المعنية لإشراك المجتمع المدني في كافة القضايا السياسية والمدنية والإنسانية التي تدار في غرف الدولية.

(٧)

السيدات والساسة بناء على توصيات غرفة دعم المجتمع المدني بلقاءاتها الأخيرة فقد تم التواصل مع أعضاء من اللجنة الدستورية وعقد العديد من اللقاءات التشاورية لرفع سوية التنسيق والدعم وبخاصة الكتلة الثالثة من اللجنة. و لتطوير علاقة الغرفة باللجنة نبحث عن الاستفادة من اللقاءات الإقليمية و توفير المزيد من المساحات الآمنة والتشبيك مع أعضاء اللجنة الدستورية المصغرة وتتمنى الدعم منكم ومن من المبعوث الأممي لتجاوز الغرفة الدور الاستشاري وليكون لها دور رقابي على عمل اللجنة الدستورية لتحقيق المزيد من الأهداف المرجوة.

(٨)

أما في إطار تنسيق جهود المجتمع المدني فإننا نسعى لخلق أطر عمل أوسع ومساحات حوار أشمل مع المجلس الاستشاري النسائي ولدعم هذا التنسيق فإننا نطالب بشفافية تبادل المعلومات المتعلقة بحكومة وأنشطة ومخرجات المجلس الاستشاري النسائي.

نتمنى دعمكم المستمر للمجتمع المدني السوري الذي عانى ومازال من ال威يلات والظلم.

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني، ٢٠٢٠

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria . تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال

www.cssrweb.org

البريد الإلكتروني:
contact@cssrweb.org

فريق CSSR